مجلة الميادين الاقتصادية
المجلد 08، العدد 01، 2025، الصفحات: (120/101)
P-ISSN: 2716-7615 E-ISSN: 2716-8565

# دور التحفيزات الجبائية في تعزيز الاستثمارات المحلية في الجزائر: دراسة حالة الشباك الوحيد اللامركزي بالوادي 2014-2024

# The Role of Tax Incentives in Promoting Local Investments in Algeria: A Case Study of the Decentralized One-Stop Shop in El Oued 2014–2024

**عبد الوهاب نصرات** *
مخبر اقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة الوادي، الجزائر
**nesrat-abdelouahab@univ-eloued.dz**

**محمد الصغير عوني**
مخبر اقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة الوادي، الجزائر
**aouni-med-seghir@univ-eloued.dz**

تاريخ الاستلام: **2025/08/09** تاريخ القبول: **2025/12/02** تاريخ النشر: **2025/12/30**

**مستخلص:**
هدفت الدراسة الى تحليل دور التحفيزات الجبائية في تعزيز الاستثمارات المحلية في الجزائر، من خلال دراسة الشباك الوحيد اللامركزي بالوادي خلال الفترة الممتدة من 2014 الى 2024، حيث تم اختيار هذه الوكالة باعتبارها واجهة مباشرة لتقديم الامتيازات الجبائية للمستثمرين المحليين بالوادي، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة الى دراسة ميدانية تمثلت في جمع بيانات كمية ونوعية.
أظهرت نتائج الدراسة بأن التحفيزات الجبائية لعبت دورا مهما في خلق مشاريع جديدة، وتوسيع مشاريع قائمة، وتوفير فرص العمل في الكثير من القطاعات على مدار فترة الدراسة.
**كلمات مفتاحية:** تحفيزات جبائية؛ استثمار محلي؛ أنظمة تحفيزية؛ بيئة الجزائر.

**Abstract:**
The study aimed to analyze the role of tax incentives in promoting local investments in Algeria, through a case study of the decentralized one-stop shop in El Oued Province during the period from 2014 to 2024, This agency was selected as a direct interface for providing tax advantages to local investors in the region. The study adopted a descriptive and analytical approach, in addition to a field study that involved the collection of both quantitative and qualitative data.
The study results showed that tax incentives played a significant role in creating new projects, expanding existing projects, and providing job opportunities in many sectors over the study period.
**Keywords:** Tax incentives; local investment; incentive systems; Algerian environment.

**JEL Classification Codes :** E62; H25; H32; O25.

* المؤلف المراسل.

**مقدمة:**

تعتبر التحفيزات الجبائية أداة فعالة في السياسة الاقتصادية التي تتبناها الدول لجذب الاستثمارات وتشجيعها على التوسع، سواء كانت استثمارات محلية أو أجنبية، ففي ظل التنافس العالمي لجذب رؤوس الأموال الأجنبية تسعى الدول الى توفير مناخ ملائم للأعمال، من خلال تقديم تحفيزات جبائية متنوعة، من أجل توفير فرص عمل، نقل التكنولوجيا، تنويع الاقتصاد، وتنمية المناطق المعزولة والأقل تطورا، وعلى هذا الأساس أعطت الجزائر أهمية خاصة لها من خلال انشاء ثلاثة أنظمة تحفيزية لكل منها أهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تكون مهمة تسيير هذه الامتيازات الجبائية للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI ، والموجودة في كل ولاية تحت هيكلة الشباك الوحيد اللامركزي، مهمتها مرافقة المستثمرين، وتقديم الدعم اللازم لهم.

على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لترقية الاستثمار المحلي من خلال وكالاتها الموجودة في كل ولايات الوطن، وتقديم حزمة من التحفيزات الجبائية التي أتى بها قانون الاستثمار الجديد رقم 18/22، الا أن هناك بعض التساؤلات التي لا تزال قائمة حول مدى كفاءة هذه التحفيزات في تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة، خاصة على المستوى المحلي، وهذا نظرا لتطور بيئة الأعمال من خلال اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا الحديثة.

**إشكالية الدراسة:**

من خلال الطرح السابق ذكره يمكن صياغة الإشكالية التالية:

**ما هو دور التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف الشباك الوحيد اللامركزي في تعزيز الاستثمارات المحلية بالوادي خلال الفترة 2014-2024؟**

**الأسئلة الفرعية:**

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيمها الى أسئلة فرعية، هي كالآتي:

- ✓ ما هو الإطار القانوني والتنظيمي للتحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف الشباك الوحيد اللامركزي بالوادي؟؛
- ✓ ما هي أنواع التحفيزات الجبائية المقدمة للمستثمرين عبر الشباك الوحيد اللامركزي بالوادي؟؛
- ✓ الى أي مدى ساهمت هذه التحفيزات في استحداث مشاريع استثمارية خلال فترة الدراسة 2014-2024؟؛
- ✓ ما هي القطاعات الاقتصادية الأكثر استفادة من التحفيزات الجبائية المقدمة من طرف الشباك الوحيد اللامركزي بالوادي خلال الفترة 2014-2024؟؛
- ✓ هل هناك زيادة في عدد المشاريع الاستثمارية في ولاية الوادي بعد صدور قانون الاستثمار الجديد 18/22؟

**فرضيات الدراسة:**

بناء على الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ تتمتع التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف الشباك الوحيد اللامركزي بالوادي بإطار قانوني وتنظيمي وفق قانون الاستثمار رقم 18/22؛
- ✓ تتعدد أنوع التحفيزات الجبائية المقدمة من طرف الشباك الوحيد اللامركزي بالوادي، حيث تشمل إعفاءات من الضرائب والرسوم خلال مراحل المشروع الاستثماري؛
- ✓ تساهم التحفيزات الجبائية بشكل ملموس في استحداث المشاريع وتوسعتها خلال الفترة 2014-2024؛
- ✓ تعد قطاعات الفلاحة والخدمات من بين أكثر القطاعات الاقتصادية استفادة من التحفيزات الجبائية في ولاية الوادي؛
- ✓ يمكن أن يؤثر قانون الاستثمار الجديد رقم 18/22 في احداث زيادة نوعية وكمية في عدد المشاريع الاستثمارية في ولاية الوادي.

**أهداف الدراسة:**

- ✓ التعرف على الإطار القانوني والتنظيمي للتحفيزات الجبائية المقدمة من طرف الشباك الوحيد اللامركزي؛
- ✓ معرفة أنواع التحفيزات والأنظمة التحفيزية التي يستفيد منها المستثمر المحلي؛
- ✓ تحليل مدى مساهمة التحفيزات الجبائية في استحداث مشاريع استثمارية جديدة خلال فترة الدراسة؛
- ✓ التعرف على واقع الاستثمار في الوادي من خلال تحديد القطاعات الاقتصادية الأكثر استقطابا للتحفيزات الجبائية الممنوحة طرف الشباك الوحيد اللامركزي.

**منهجية الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف الإطار القانوني والتنظيمي للتحفيزات الجبائية، ودور الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، وتحليل البيانات الكمية المتعلقة بالاستثمارات المتحصل عليها عن طريق التقارير الصادرة عن الشباك الوحيد اللامركزي بالوادي.

**1- الإطار المفاهيمي للتحفيزات الجبائية:**

تعد التحفيزات الجبائية من بين الآليات التي تعتمد عليها الدول لتحفيز النشاط الاقتصادي وجذب الاستثمارات، حيث ومن خلال قانون الاستثمار الجديد الذي يحمل في طياته مجموعة من الامتيازات والاعفاءات والتخفيضات الضريبية، الهدف منها هو خلق مناخ استثماري ملائم يدعم ويعزز التنافسية الاقتصادية.

**1-1 تعريف التحفيزات الجبائية:**

تعرف التحفيزات الجبائية على أنها: تلك الأحكام الضريبية التي تقدم معاملة تفضيلية لفئة معينة من دافعي الضرائب بهدف تعزيز أنشطة مُعينة (أغراضا مفيدة)، إلا أن توفيرها ينطوي على نوعين من المخاطر: المساس بإيرادات الضرائب وتشويه السلوك دون تحقيق منفعة اجتماعية تُعادلها، والتسبب في مشاكل حوكمة، بما في ذلك الإساءة والفساد (Platform form Collaboration on Tax, 2025).

تعرف بأنها استثناءات من النظام الضريبي العام، حيث تمنح فقط للمستثمرين أو الاستثمارات التي تستوفي شروطا محددة مسبقا (Zolt, 2018, p. 20)، حيث أن الهدف الأساسي من تقديم الحوافز هو جذب الاستثمارات التي قد لا تحدث لولا ذلك، ومواءمة هذه الجهود مع أهداف الحكومات مثل جذب رأس المال، وخلق فرص العمل، وتعزيز الإنتاجية، والتنمية المستدامة (OECD, 2024, p. 7).

وفي تعريف آخر، نجد بأنها إجراءات توفر معاملة ضريبية أكثر تفضيلا لأنشطة أو قطاعات معينة مقارنة بما يمنح للصناعة العامة، حيث الهدف منها هو تشجيع الاستثمار أو الابتكار من خلال تخفيف العبئ الضريبي (Van Parys, 2012, p. 134).

كما تعرف على أنها أدوات تستخدمها الحكومات، خاصة في الدول النامية، بهدف تشجيع الاستثمارات الرأسمالية من خلال تقديم إعفاءات وتخفيضات ضريبية متنوعة، حيث تندرج ضمن هذه الحوافز إطار أوسع يعرف بالحوافز الاستثمارية، والذي لا يقتصر على المزايا الضريبية فحسب، بل يشمل أيضا دعما غير ضريبي مثل تبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير بنية تحتية متطورة (Hadari, 1990, p. 121).

وأيضا تعرف بأنها حوافز تخفف العبء الضريبي على المؤسسات لحثها على الاستثمار في مشاريع أو قطاعات محددة، وهي استثناءات للنظام الضريبي العام، حيث تشمل التحفيزات الجبائية على سبيل المثال معدلات ضريبية مخفضة على الأرباح، والاعفاءات الضريبية المؤقتة، وقواعد المحاسبة التي تسمح بتسريح الاهلاك وترحيل الخسائر لأغراض ضريبية، واعفاء من الرسوم الجمركية على المعدات والمكونات ومواد الخام المستوردة (United Nations Conference on Trade and Development, 2000, p. 12).

من خلال ما سبق من تعريفات، يمكن أن نعرف التحفيزات الجبائية بأنها: مجموعة من الامتيازات والتسهيلات الاستثنائية التي تمنحها الدولة بشكل مؤقت (سنوات محدد وفق القانون) بهدف تحقيق أهدافها التنموية، وذلك من خلال اصدار تعديلات على القوانين الضريبية، بحيث تهدف هذه الامتيازات الى توجيه

سوك الفاعلين الاقتصاديين نحو تحقيق أهداف استراتيجية محددة مثل جذب الاستثمار، أو دعم قطاعات حيوية، أو تنمية مناطق معينة، أو تشجيع التصدير، وهي في جوهرها تنازل ارادي مدروس من الدولة عن جزء من إيراداتها الجبائية المتوقعة (الرسم على القيمة المضافة، الرسوم الجمركية، الضريبة على أرباح الشركات، ... الخ)، مقابل الحصول على منافع اقتصادية واجتماعية (توفير مناصب شغل، نقل التكنولوجيا، زيادة الصادرات) على المدى المتوسط والطويل.

**2-1 مبادئ التحفيزات الجبائية:**

- ✓ **الحافز كعامل مكمل وليس أساسي (التبرير Justification):** التحفيزات الجبائية ليست بديلا عن البيئة الاستثمارية القوية، فهي لا تعوض عن أوجه القصور الجوهرية مثل عدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي، أو ضعف البنية التحتية، أو الفساد (Morisset & Pirnia, 2000, pp. 1-25)؛
- ✓ **التناسب بين التكلفة والمنفعة (التصميم Design):** يجب أن تكون الفوائد المتوقعة من الحوافز الجبائية (مثل توفير مناصب الشغل، زيادة الاستثمار) تفوق التكاليف المرتبطة بها (مثل الإيرادات الضريبية المتنازل عنها من طرف الدولة (Morisset & Pirnia, 2000, p. 23).
- ✓ **مراعاة السياق الدولي:** ويعني ذلك أنه لا يمكن اعداد التحفيزات الجبائية لأي بلد بمعزل عن البيئة الدولية، حيث ولا بد من أن يشمل هذا المبدأ ما يلي (Morisset & Pirnia, 2000, p. 19):
  - تجنب المنافسة الضريبية، بحيث لا يكون هناك تنافس بين الدول على تخفيض الضرائب بشكل يضر بالجميع؛
  - الامتثال للمعايير الدولية، من خلال اعفاء البلد الأم أرباح شركاته في الخارج من الضرائب.
- ✓ **الاستهداف والفعالية:** مثال ذلك: (Morisset & Pirnia, 2000, pp. 17-18)
  - **حوافز الاستثمار الرأسمالي:** والهدف منه التشجيع على تحديث الأصول؛
  - **حوافز التصدير:** والهدف منه تشجيع الشركات على التصدير لتعزيز التجارة الخارجية؛
  - **حوافز الابتكار:** وذلك من خلال الإعفاءات الضريبية في مجال البحث والتطوير، لتحفيز أنشطة الابتكار داخل الشركات (Qi, Peng, & Xiong, 2020, p. 6).
- ✓ **الوضوح والبساطة:** يجب أن تكون أنظمة الحوافز واضحة وسهلة التنفيذ لتجنب الغموض والتكاليف الإدارية المرتفعة، بحيث أن الأنظمة المعقدة يمكن أن تكون مصدرا للفساد، وبالتالي تقلل من فعاليتها (Morisset & Pirnia, 2000, p. 24).
- ✓ **التقييم (Evaluation):** يجب أن تخضع جميع الحوافز الضريبية لتقييم دوري وعام مبني على الأدلة بعد التنفيذ، ويجب تقدير النفقات الضريبية المرتبطة بجميع الحوافز ونشرها بانتظام، ويجب أن تتضمن تقارير النفقات الضريبية معلومات واسعة عن المستفيدين.

**من خلال ما سبق**، نجد بأن قانون الاستثمار الجزائري يؤكد في المادة رقم 03 على أن هذا القانون يرسخ كل من مبدأ حرية الاستثمار، ومبدأ الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2022، صفحة 5).

**1-3 أهداف التحفيزات الجبائية:**

تمثل التحفيزات الجبائية احدى الأدوات الاقتصادية التي تعتمدها الدولة لتحقيق جملة من الأهداف التنموية، من خلال التخفيف من الأعباء الضريبية على المستثمرين لسنوات محددة حسب كل نظام تحفيزي، ومن بين هذه الأهداف نذكر (مصطفى الأطرش، 2017، صفحة 157):

- ✓ تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية على الالتزام بما تتطلبه خطط التنمية الاقتصادية، سواء عن طريق توجيه الاستثمارات الى قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني، أو الى مناطق محددة من إقليم الدولة حسب ما تتطلبه خطط التنمية الاقتصادية؛
- ✓ حث المستثمرين الأجانب على إعادة استثمار أرباحهم المحققة في أراضيها بدلا من تحويلها الى الخارج؛
- ✓ جذب الاستثمارات الأجنبية خاصة الاستثمارات كثيفة الاستخدام للعمالة الوطنية وذات التكنولوجيا المتقدمة؛
- ✓ تستخدم الحوافز لتوجيه الاستثمارات نحو المناطق الأقل نموا بهدف تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة؛
- ✓ تشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية على التوجه نحو القطاع الصناعي خاصة الصناعات التصديرية لزيادة المنتجات تامة الصنع.

**1-4 مزايا وعيوب التحفيزات الجبائية:**

بالرغم من تحقيق الأهداف السابقة الذكر من التحفيزات الجبائية، الا أنها قد تواجه تحديات بأثر سلبي، وحتى تتجنب الدولة هذه العيوب التي قدا تواجهها، يجب عند اعداد هذه التحفيزات مراعاة المبادئ السالفة الذكر.

**الجدول رقم (01): مزايا وعيوب التحفيزات الجبائية**

| مزايا التحفيزات الجبائية | عيوب التحفيزات الجبائية |
|---|---|
| - تحفيز الاستثمار، من خلال خصم الضرائب على الاستثمارات، من أجل التشجيع على البحث والتطوير في التكنولوجيا؛<br>- توجيه الاستثمار، من خلال تشجيع أنواع معينة من الاستثمارات التي تعطيها الحكومة الأولوية، كتنمية المناطق الريفية، تشجيع الابتكار؛<br>- تعزيز النمو وخلق فرص العمل، تؤدي زيادة مستويات الاستثمار الى توفير فرص العمل، وتحقيق النمو الاقتصادي؛<br>- تستهدف التحفيزات الجبائية الصناعات التحويلية، والصناعات التي تكون فيها أثر المعرفة عالية، والصناعات الموجهة نحو التصدير، والصناعات أو الأنشطة الناشئة أو الرائدة. | - تآكل الإيرادات الحكومية، من خلال التنازل عن الايرادات الضريبية؛<br>-التكاليف الإدارية المرتفعة، وذلك من خلال تكاليف تطبيق ومراقبة أنظمة الحوافز التي تديرها هياكل موزعة على كامل المناطق؛<br>- تشويه سلوك الاستثمار، ويكون ذلك من خلال تدعيم الاستثمارات التي لا تخدم الأغراض الاجتماعية؛<br>- تشجيع الفساد، من خلال غياب الشفافية والمساءلة. |

**المصدر: من اعداد الباحثين وبالاعتماد على** (Stotsky, 2024, pp. 4-6)

من خلال الجدول رقم (01) يتضح بأن التحفيزات الجبائية التي تقدمها الدولة هي عبارة عن سياسة اقتصادية بامتياز ذات وجهين (جانب ايجابي، وجانب سلبي)، فمن الناحية الإيجابية تسعى الدولة لتقديم التحفيزات الجبائية لخلق مناصب عمل، وزيادة فرص الاستثمار مما يعزز النمو الاقتصادي ويجذب الاستثمار الأجنبي، حيث يمكن اعتبار هذه التحفيزات كهدية (حافز) تقدمها الدولة للمستثمرين.

ومن ناحية أخرى، قد تكون هذه التحفيزات الجبائية المقدمة للمستثمرين نقمة على الدولة جراء تآكل الإيرادات الحكومية دون تحقيق للتنمية الاقتصادية المنشودة، كما أن التكاليف الإدارية لتسيير هذه التحفيزات وغياب الشفافية من أكبر التحديات التي تؤدي الى دعم الاستثمارات التي لا تخدم التنمية الاقتصادية للدولة.

**2- الإطار المؤسسي للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار:**

صدر في الجريدة الرسمية في العدد 50 القانون الجديد المتعلق بالاستثمار رقم 18/22، حيث ينص هذا القانون الجديد على إعادة تشكيل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وتغيير تسميتها إلى "الوكالة

الجزائرية لترقية الاستثمار"، من خلال تعزيز صلاحياتها والتي ستسمح لها بلعب دور مهم في مرافقة المستثمرين.

**2-1 تعريف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار:**

تعتبر الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي تحت وصاية الوزير الأول وفق ما جاءت به المادة 02، أما مقرها فيكون في الجزائر العاصمة حسب المادة 03. (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2022، صفحة 6).

**2-2 هيئات الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار:**

نصت المواد من المادة 16 الى المادة 20 من القانون 18/22 على الأجهزة المكلفة بالاستثمار، وهي: (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2022، الصفحات 7-8)

- ✓ **المجلس الوطني للاستثمار**، حيث يعد تقريرا تقييميا سنويا يرفعه الى رئيس الجمهورية؛
- ✓ **الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار**، تنشأ لدى الوكالة الشبابيك الوحيدة الآتية:

- **الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية**، حيث يعتبر المحاور الوحيد ذو الاختصاص الوطني، ويكلف بالقيام بكل الاجراءات اللازمة لتجسيد ومرافقة المشاريع الاستثمارية الكبرى والاستثمارات الأجنبية؛
- **و/الشبابيك الوحيدة اللامركزية**، وهي بمثابة المحاور الوحيد للمستثمرين على المستوى المحلي، وتتولى مهام مساعدة ومرافقة المستثمرين في اتمام الاجراءات المتعلقة بالاستثمار.

**2-3 الإطار القانوني للتحفيزات الجبائية في الجزائر:**

في هذا الإطار قام المشرع بإعادة هيكلة الأنظمة التحفيزية للاستثمار وتوجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية وإلى المناطق التي تعطي لها الدولة أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وهذا في قانون الاستثمار الجديد 18/22، حيث تم إقرار حوافز ومزايا ضمن ثلاثة أنظمة: نظام القطاعات، نظام المناطق، نظام الاستثمارات المهيكلة، حيث تمنح هذه التحفيزات حسب المراحل التي يمر بها المشروع الاستثماري، وهو الأمر الذي سنعالجه في الجداول الموالية رقم (04،03،02).

**الجدول رقم (02): المزايا الجبائية الممنوحة لنظام القطاعات وفق القانون 18/22**

| الأنشطة/ المزايا | نظام القطاعات |
|---|---|
| **مجالات النشاط (المادة 26)** | -المناجم والمحاجر، الفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري، الصناعة والصناعة الغذائية والصناعة الصيدلانية والبتروكيميائية، الخدمات والسياحة، الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة، اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا الاعلام والاتصال.(تحدد قائمة للأنشطة غير القابلة للاستفادة من المزايا). |
| **المزايا الجبائية بعنوان مرحلة الإنجاز** | -الإعفاءات هي: الاعفاء من الحقوق الجمركية، الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة، الاعفاء من دفع حق نقل الملكية والرسم على الاشهار العقاري، الاعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الاشهار العقاري، الاعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية. **(المادة 27)** |
| **المزايا الجبائية بعنوان مرحلة الاستغلال** | -الإعفاءات هي: الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS، الاعفاء من الرسم على النشاط المهني (تم الغاؤه بموجب قانون المالية 2025). **(المادة 27).**<br>-مدة الإعفاءات الجبائية تتراوح من 03 الى 05 سنوات. |

**المصدر:** من اعداد الباحثين وبالاعتماد على المرجع التالي: (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2022، الصفحات 8-9)

يقدم الجدول رقم (02) اطارا قانونيا للتحفيزات الجبائية حسب نظام القطاعات، حيث نجد القطاعات الأولية (مناجم، فلاحة)، والصناعات التحويلية (غذائية، صيدلانية)، مرورا بالقطاعات الحديثة القائمة على المعرفة والتكنولوجيا (طاقات متجددة، تكنولوجيا الاعلام)، هذا التنوع هو ما تحرص عليه الدولة الجزائرية من خلال القانون الجديد للاستثمار كآلية لتنويع الاقتصاد وعدم الاعتماد على قطاع واحد.

ومن أجل دعم المشاريع الاستثمارية منذ تأسيسها، فانه يعفى المستثمر في مرحلة انجاز المشروع من دفع الرسوم الجمركية، والرسم على القيمة المضافة على السلع المقتناة، وغيرها من الامتيازات الأخرى، ولضمان تشجيع المستثمر على استغلال مشروعه فقد أعطيت له امتيازات أخرى، ففي هذه المرحلة (مرحلة الاستغلال) يعفى المستثمر ولمدة من ثلاث الى خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، حيث أن هذه هي محدد للمناطق الشمالية من الوطن، وباستثناء المناطق المحددة في الجدول الموالي رقم (03).

**الجدول رقم (03): المزايا الجبائية الممنوحة لنظام المناطق وفق القانون 18/22**

| المواقع/ المزايا | نظام المناطق |
|---|---|
| **المواقع المستفيدة من المزايا (المادة 28)** | -المواقع التابعة للهضاب العليا والجنوب والجنوب الكبير؛<br>-المواقع التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من الدولة؛<br>-المواقع التي تمتلك إمكانيات من الموارد الطبيعية القابلة للتثمين. |
| **المزايا الجبائية بعنوان مرحلة الإنجاز** | -أعطيت لها نفس المزايا المحددة في **المادة 27.** (أنظر الجدول رقم 02) |
| **المزايا الجبائية بعنوان مرحلة الاستغلال** | -أعطيت لها نفس المزايا المحددة في **المادة 27**؛ (أنظر الجدول رقم 02)<br>- مدة الإعفاءات الجبائية تتراوح من 05 الى 10 سنوات. **المادة 29** |

**المصدر:** من اعداد الباحثين وبالاعتماد على المرجع التالي: (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2022، الصفحات 8-9)

يقدم الجدول رقم (03) المزايا الجبائية الممنوحة لنظام المناطق، ويعني ذلك أن هذه المزايا لا تمنح لكامل المناطق على مستوى الدولة، بل تخصص لمناطق معينة ذات أولوية استراتيجية، بهدف تحقيق تنمية عادلة، ومعالجة الفوارق الجهوية، حيث تم تحديد المناطق المستفيدة بناء على ثلاثة معايير، حيث نجد المعيار الجغرافي (مناطق الهضاب العليا، ومناطق الجنوب)، والمعيار الثاني هو المعيار التنموي (مثلا مناطق معزولة، ضعف في البنية التحتية)، وثالثا المعيار الاقتصادي وهذا من خلال استهداف المناطق التي تمتلك الموارد الطبيعية.

وتأسيا بالجدول رقم (02) فان المزايا الجبائية المطبقة على نظام القطاعات هي نفسها المطبقة على نظام المناطق، لكن العنصر التفضيلي بين نظام القطاعات ونظام المناطق يتمثل في تمديد مدة الاعفاءات الجبائية الى الضعف، حيث تتراوح المدة من 05 الى 10 سنوات، مقارنة بمدة نظام القطاعات من 03 الى 05 سنوات، حيث يعتبر هذا التمديد أمرا ضروريا بالنسبة للمستثمرين لأنه يعوضهم عن المخاطر والتكاليف المرتبطة بالاستثمار في هذه المناطق الأقل تطورا.

**الجدول رقم (04): المزايا الجبائية الممنوحة لنظام الاستثمارات المهيكلة وفق القانون 18/22**

| التعريف/ المزايا | نظام الاستثمارات المهيكلة |
|---|---|
| **التعريف** | وهي الاستثمارات ذات القدرة العالية لخلق الثروة واستحداث مناصب الشغل، والتي من شأنها الرفع من جاذبية الإقليم وتكون قوة دافعة للنشاط الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة. **(المادة 30)** |
| **المزايا الجبائية بعنوان مرحلة الإنجاز** | -أعطيت لها نفس المزايا المحددة في **المادة 27.** (أنظر الجدول رقم 02) |
| **المزايا الجبائية بعنوان مرحلة الاستغلال** | -أعطيت لها نفس المزايا المحددة في **المادة 27**؛ (أنظر الجدول رقم 02)<br>- مدة الإعفاءات الجبائية تتراوح من 05 الى 10 سنوات. **المادة 31** |

**المصدر:** من اعداد الباحثين وبالاعتماد على المرجع التالي: (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2022، الصفحات 8-9)

يتضح من الجدول رقم (04) بأن نظام التحفيز الخاص بالاستثمارات المهيكلة يستهدف المشاريع ذات الأثر الاقتصادي والاستراتيجي للدولة، والتي لها القدرة على تحريك النمو الاقتصادي للدولة، ونظرا لأهمية هذه المشاريع فقد أعطيت لها نفس المزايا الجبائية لنظام المناطق (المناطق المعزولة والأقل نموا).

**3- دراسة حالة الشباك الوحيد اللامركزي بالوادي:**

قصد دراسة وتحليل كفاءة التحفيزات الجبائية الممنوحة من الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار والممثلة في الشباك الوحيد اللامركزي بالوادي، ولأهمية المنطقة من ناحية حدودها الاقليمية، وقطاعها النشط خاصة الفلاحي منها، من خلال هذه الصفحات سنقوم بتحليل كفاءة التحفيزات الجبائية كآلية للوقوف على مدى استجابة القطاعات الاستثمارية بالولاية، ومحاولة الوقوف على أهم التحديات التي تواجه بعض القطاعات ومعرفة الأسباب للخروج بعد ذلك ببعض النتائج المهمة لهذه الدراسة.

**3-1 لمحة تاريخية عن الشباك الوحيد اللامركزي بالوادي:**

في بداية الأمر كانت ولاية الوادي تابعة للشباك الوحيد اللامركزي بولاية ورقلة، الذي أنشأ في سنة 2006، والذي كان يضم مجموعة من الولايات الجنوبية (شباك جهوي): ولاية ورقلة، غرداية، ايليزي، الوادي، الأغواط، تمنراست، وبعد ذلك أصبحت كل ولاية لها شباك خاص بها، وهذا من اجل تسهيل العمليات وتلبية احتياجات المستثمرين في المنطقة وتقديم الدعم اللازم لتجسيد مشاريعهم الاستثمارية، حيث أنه وفي سنة 2011 تم استحداث الشباك الوحيد اللامركزي بولاية الوادي.

**2-3 مهام الشباك الوحيد اللامركزي بالوادي:**

نصت المادة 19 من المرسوم التنفيذي 298/22، حيث تضطلع الشبابيك الوحيدة بمهمة المحاور الوحيد للمستثمر، وتكلف بهذه الصفة على الخصوص بما يأتي: (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2022، صفحة 9)

- استقبال المستثمر؛
- تسجيل الاستثمارات؛
- تسيير ومتابعة ملفات الاستثمار؛
- مرافقة المستثمرين لدى الادارات والهيئات المعنية.

**3-3 تشكيلة الشباك الوحيد اللامركزي بالوادي:**

يتشكل الشباك من مجموعة من الأعوان، ممثلين في كل من مدير الشباك، الأمانة، مكلف بالأرشيف، الاستقبال، زيادة على ذلك أعوان مكلفين عن ادارات وهيئات ذات الصلة بالاستثمار.

حيث نصت المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 298/22 على أن الشباك الوحيد يجمع في مكان واحد بالإضافة الى أعوان الوكالة، ممثلين عن: ادارة الضرائب، ادارة الجمارك، المركز الوطني للسجل التجاري، مصالح التعمير، الهيئات المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار، مصالح البيئة، الهيئات المكلفة بالعمل والتشغيل، صناديق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء.

**4-3 حصيلة المشاريع حسب قطاع النشاط للفترة الممتدة من 2014-2024:**

ان الهدف الرئيسي من نظام القطاعات الذي أنشئ في ظل ترقية الاستثمارات هو خلق توازن بين الاستثمارات وتنوعها وكذلك معالجة احتياجات السوق المحلية، بالإضافة الى خلق مناصب عمل، والدفع بهذه القطاعات على مستوى الشباك الوحيد اللامركزي بالوادي، وبحكم وجود ولاية الوادي في الجنوب فإنها تستفيد من المزايا الجبائية المحددة في الجدول رقم (03) (نظام المناطق)، حيث كانت حصيلة الاستثمارات كما هي مبينة في الجدول الآتي:

**الجدول رقم (05): حصيلة المشاريع حسب قطاع النشاط خلال الفترة: 2014-2024**

| القطاعات | عدد المشاريع | % | عدد العمال | % | الاستثمار (مليون دج) | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 9 | 0,43 | 170 | 0,77 | 1 633 | 0,52 |
| الأشغال العمومية | 912 | 43,78 | 7002 | 31,68 | 141 087 | 45 |
| الصناعة | 537 | 25,78 | 10394 | 47,03 | 107 275 | 34,2 |
| الصحة | 30 | 1,44 | 507 | 2,29 | 5 659 | 1,8 |
| النقل | 271 | 13,01 | 1634 | 7,39 | 20 289 | 6,46 |
| السياحة | 22 | 1,06 | 1116 | 5,05 | 17 674 | 5,63 |
| الخدمات | 297 | 14,26 | 1216 | 5,50 | 18 691 | 5,96 |
| التجارة | 0 | 0,00 | 0 | 0,00 | 0 | 0 |
| الاتصالات | 5 | 0,24 | 64 | 0,29 | 1 276 | 0,4 |
| المجموع | 2083 | 100 | 22103 | 100 | 313 583 | 100 |

**المصدر:** من اعداد الباحثين وبالاعتماد على البيانات المقدمة من الشباك الوحيد اللامركزي بالوادي (أنظر الملحق رقم 01)

يتضح من خلال الجدول رقم (05) هيمنة واضحة لكل من قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الصناعة، حيث تصل نسبة اجمالي الاستثمارات المالية لكليهما 80% (45% و 34,2% على التوالي)، يعتبر هذا التركيز المالي الهائل دليل على استحواذهما على الحصة الأكبر من المشاريع المسجلة بنسبة 43,78% لقطاع البناء و 25,78 لقطاع الصناعة، تشير هذه الأرقام بان هاذين القطاعين حيويين في هذه المنطقة (الوادي)، مما ينعكس على البنية التحتية والإنتاج الصناعي في المنطقة.

بالرغم من أن منطقة الوادي معروفة في المجال الفلاحي للعديد من المنتجات الفلاحية (قطب فلاحي بامتياز)، لكن نجد بأن نسبة المشاريع بالمقارنة مع القطاعات الأخرى لا تتعدى نسبة 0,43% (09 مشاريع فقط لمدة 10 سنوات)، ويعود هذا الى طبيعة الاستثمار الفلاحي التقليدي في الولاية، حيث معظم الفلاحين فيها يعتمدون على الاستثمار العائلي والفردي، أو على قروض وامتيازات تخصصها الدولة (قرض التحدي، قرض الرفيق، الامتياز العقاري) لكل من يملك بطاقة فلاح، وكذلك من جانب آخر أن الفلاح الذي يريد توسعة نشاطه أو انشاء مستثمرة يتوجه الى مديرية المصالح الفلاحية والغرفة الفلاحية بالولاية، وكذلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث تعتبر هذه الهياكل الشباك الوحيد للفلاح، وبالنسبة لهذه المشاريع الاستثمارية 09 أغلبها مشاريع صناعات تحويلية زراعية (مثلا وحدات تعليب التمور وغيرها).

وبالنسبة لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى فان حصتها من الاستثمارات لا تتجاوز حصة أي منها 7% من اجمالي الاستثمارات، فقطاعات حيوية مثل النقل، الخدمات، والسياحة تظهر بأرقام نسبيا متوسطة في مجملها بالمقارنة مع الاستثمارات الاجمالية، وبالنسبة للقطاعات الاستراتيجية الأخرى مثل الزراعة (تم ذكر انخفاض المشاريع في الفقرة السابقة) والاتصالات لها مساهمات شبه هامشية لا تتجاوز 0,52% و 0,4% على التوالي، تشير هذه الاحصائيات الى أنه يمكن أن يكون هناك تشبع في بعض القطاعات مثلا كقطاع النقل، أو أن بعض القطاعات قد تكون غير فعالة في جذب المستثمرين (مثلا الاتصالات) بنفس القدر الذي يحضى به قطاع الصناعة والبناء.

أما عند تحليل العلاقة بين حجم الاستثمار وخلق فرص العمل، نلاحظ بأن هناك تباين مثير في كفاءة القطاعات، فقطاع الصناعة وعلى الرغم من أنه يأتي في المرتبة الثانية من حيث حجم الاستثمار (275 107 مليون دج) الا أنه يوفر مناصب شغل كأكثر القطاعات نشاطا بـــــ 10394 منصب، أي ما يعادل 47% من اجمالي الوظائف المستحدثة، في المقابل نجد أن قطاع البناء والأشغال العمومية يستقطب أكبر حجم من الاستثمارات (087 141 مليون دج)، لكنه يوفر مناصب عمل أقل بكثير تصل الى 7002 منصب، وهذا الاختلاف بين القطاعين راجع الى أن القطاع الصناعي يوفر عمالة أكثر مقارنة بقطاع الأشغال العمومية، وهذا الأخير قد يعتمد بشكل كبير على الآلات والمعدات الثقيلة، وهو ما يترجم مبلغ الاستثمارات في هذا القطاع.

من خلال التحليل السابق، يمكن اختبار فرضيات الدراسة: حيث أنه وبالنسبة للفرضية الأولى والثانية فهي مثبتة في الجزء النظري من الدراسة، بالنسبة **للفرضية الثالثة** " تساهم التحفيزات الجبائية بشكل ملموس في استحداث المشاريع وتوسعتها خلال الفترة 2014-2024"، فقد تم اثباتها من خلال تحليل الجدول رقم (05)، وكذلك بالنسبة **للفرضية الرابعة** " تعد قطاعات الفلاحة والخدمات من بين أكثر القطاعات الاقتصادية استفادة من التحفيزات الجبائية في ولاية الوادي"، تم نفي صحة هذه الفرضية، وهذا راجع الى أن القطاعات الأكثر استفادة هي: قطاع الأشغال العمومية، وقطاع الصناعة، أما قطاع الفلاحة فيستفيد من امتيازات من جهات حكومية مختصة بمجال الفلاحة (كالغرفة الفلاحية)، وهو ما تم التطرق اليه في الفقرة الثانية من التحليل.

**3-5 الحصيلة الاجمالية للمشاريع الاستثمارية للفترة الممتدة من 2014-2024:**

يتضمن الجدول التالي بيانات احصائية حول النشاط الاستثماري خلال الفترة الممتدة من 2014 الى 2024، حيث يعرض الجدول ثلاث مؤشرات رئيسية هي: عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة لدى الشباك الوحيد اللامركزي بالوادي خلال كل سنة، وعدد مناصب العمل المتوقع استحداثها، اضافة الى القيمة المالية للاستثمارات المقدرة بالمليون دينار جزائري.

**الجدول رقم (06): الحصيلة الاجمالية للاستثمارات خلال الفترة 2014-2024**

| السنوات | عدد المشاريع | عدد العمال | مبلغ الاستثمار(مليون دج) |
|---|---|---|---|
| 2014 | 221 | 1309 | 14 721 |
| 2015 | 234 | 2237 | 30 037 |
| 2016 | 200 | 2282 | 24 738 |
| 2017 | 167 | 1964 | 28 599 |
| 2018 | 157 | 2631 | 24 543 |
| 2019 | 131 | 1084 | 17 154 |
| 2020 | 112 | 1250 | 17 028 |
| 2021 | 96 | 827 | 15 427 |
| 2022 | 94 | 1210 | 15 774 |
| 2023 | 200 | 2464 | 39 640 |
| 2024 | 284 | 3630 | 72 068 |
| المجموع | 1896 | 20888 | 299 729 |

**المصدر**: من اعداد الباحثين وبالاعتماد على البيانات المقدمة من الشباك الوحيد اللامركزي بالوادي (أنظر الملحق رقم 02)

من خلال الجدول رقم (06) يتضح بأن النشاط الاستثماري في الجزائر شهد مجموعة من التغيرات خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 الى 2024، وذلك من حيث المشاريع الاستثمارية المسجلة لدى الشباك الوحيد اللامركزي بالوادي، من حيث عدد مناصب العمل المستحدثة، ومن حيث القيمة المالية للاستثمارات، حيث شهدت هذه الفترة تذبذبا واضحا في جميع المؤشرات، ففي سنة 2015 شهدت نموا ملحوظا بتسجيل 234 مشروع استثماري بقيمة مالية 30 037 مليون دج، لكن بمرور السنوات عرفت المشاريع الاستثمارية تراجعا تدريجيا استمر الى غاية 2022 والتي سجلت أدنى عدد للمشاريع بـــــ 94 مشروعا فقط غير أن هذا الانخفاض لم يدم طويلا، اذ ارتفع عدد المشاريع ليبلغ 284 مشروعا في سنة 2024، وهو أعلى رقم سجل خلال فترة الدراسة، مما يدل هذا على عودة قوية للاستثمار الوطني بداية من 2023، وهذا نظرا لصدور قانون الاستثمار الجديد الذي أعطى العديد من التحفيزات الجبائية من خلال ثلاثة أنظمة تحفيزية (نظام القطاعات، نظام المناطق، نظام الاستثمارات المهيكلة).

أما على مستوى مناصب العمل، فقد شهد نفس مستوى التذبذب المرتبط بالمشاريع الاستثمارية، حيث عرف انخفاضا بداية من سنة 2019 الى سنة 2021، حيث سجلت سنة 2021 أقل عدد لمناصب العمل بـ 872 عامل فقط، وهذا مرده الى مجموعة من الأسباب الخارجية عن المنظومة الاستثمارية، من بينها: الأزمة الصحية العالمية (جائحة كوفيد -19)، ولكن بداية من سنة 2022 بدأ الوضع يتحسن ليصل عدد العمال الى

أعلى مستوياته سنة 2024 بـــ 3630 عامل، مما يظهر وجود محفزات استثمارية جديدة في قانون الاستثمار وتحسين لبيئة العمل للمستثمرين.

أما بالنسبة للقيمة المالية للمشاريع الاستثمارية فقد بلغت خلال فترة الدراسة 729 299 مليون دج، أي ما يقارب 300 مليار دج، حيث كانت الاستثمارات في أدنى مستوياتها في سنة 2021 بـــ 474 15 دج وهو ما يقابله من انخفاض عام مسجل في تلك السنة، بالمقابل وكباقي المؤشرات السابقة فان سنة 2024 شهدت طفرة استثمارية كبيرة، حيث تم تسجيل أعلى قيمة مالية للاستثمارات بلغت 068 72 مليون دج، وهو الأمر الذي بات واضحا وجليا من خلال قانون الاستثمار الجديد الذي أعاد الثقة في مناخ الأعمال من خلال الإصلاحات الاقتصادية الفعالة.

من خلال التحليل السابق، يمكن اختبار **الفرضية الخامسة** للدراسة "يمكن أن يؤثر قانون الاستثمار الجديد رقم 18/22 في احداث زيادة نوعية وكمية في عدد المشاريع الاستثمارية في ولاية الوادي"، من خلال التحليل السابق وبالضبط في الفقرة الأولى منه نستطيع أن نقف على صحة الفرضية، وهذا من خلال تأثير قانون الاستثمار الجديد من خلال الامتيازات الجبائية التي أتى بها للمستثمرين، حيث أنه يعتبر أحد الأسباب في الحصول على نتائج كمية (زيادة عدد المشاريع) ونوعية من خلال زيادة المشاريع الصناعية بالمقارنة مع القطاعات الأخرى في الولاية بداية من 2023، مع العلم أن الفترة من 2017-2022 شهدت انخفاضا كبيرا على عكس باقي سنوات الدراسة، وهذا راجع الى العارض الصحي (جائحة كوفيد -19) والتي كانت بدايته من نهاية 2019 الى بداية 2022، وبالنسبة لباقي سنوات الدراسة والمتمثلة في الفترة من 2014-2016 هي فترة كانت فيها عدد المشاريع المسجلة تفوق 200 مشروع مسجل في السنة الواحدة، وآنذاك كان يطبق قانون الاستثمار السابق، وهذا الأمر يشير على أن هناك أسباب خارجية أخرى ساهمت في توفير ظروف ملائمة لجذب الاستثمارات المحلية في تلك الفترة. وللتوضيح أكثر حول ما جاء في الجدول رقم (06)، أنظر الشكل الموالي.

**الشكل رقم (01): عدد المشاريع الاستثمارية خلال الفترة الممتدة من 2014-2024**




**المصدر:** من اعداد الباحثين وبالاعتماد على برنامج Excel

**الخلاصة:**

تعرضت الدراسة الحالية الى معرفة دور التحفيزات الجبائية كأداة استراتيجية لتشجيع المستثمرين على انشاء مشاريع استثمارية منتجة وهادفة، وهو ما عملت عليه الدولة الجزائرية في ظل سعيها الى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وتوزيع عادل للاستثمارات بين مختلف ولايات الوطن، وخاصة في مناطق الهضاب العليا والجنوب والمناطق المعزولة، حيث تم اصدار قانون الاستثمار الجديد رقم 18/22، الذي أعطى للوكالات الموجودة في كامل ولايات الوطن دورا مهما في تفعيل هذه التحفيزات عبر تسهيل الإجراءات الإدارية وتقريب الخدمات من المستثمرين، ومن خلال تحليل البيانات المقدمة من الشباك الوحيد اللامركزي بالوادي للفترة 2014-2024، تبين أن هذه السياسة الجبائية ساهمت في رفع عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة على مستوى الشباك، وزيادة حجم رؤوس الأموال المستثمرة، إضافة الى خلق مناصب عمل جديدة.

**نتائج الدراسة:**

من خلال اختبار فرضيات الدراسة، والتي تأكد صحة كل من الفرضية الأولى "...الإطار القانوني للتحفيزات الجبائية ..." والثانية "...أنواع التحفيزات الجبائية..." من خلال الجزء النظري من الدراسة، وأيضا تأكيد على صحة الفرضية الثالثة والخامسة من الجزء التطبيقي للدراسة، مع نفي صحة الفرضية الرابعة، حيث وبعد مناقشة الفرضيات السابقة وتحليل ما جاء في الجزء التطبيقي من الدراسة، فقد تم التوصل الى مجموعة من النتائج، هي كالآتي:

- ✓ وجود وعي لدى المستثمرين داخل الولاية من خلال الارتفاع الملحوظ في عدد المشاريع المسجلة خاصة بعد صدور قانون الاستثمار الجديد؛
- ✓ استحواذ قطاع الأشغال العمومية والصناعة على الحصة الأكبر من المشاريع الاستثمارية المستفيدة من التحفيزات الجبائية مقارنة بالقطاعات الأخرى؛
- ✓ شبه انعدام للمشاريع الاستثمارية في القطاع الفلاحي خلال الفترة من 2014-2024، حيث بلغ عددهم 09 مشاريع فقط، وهذا الأمر راجع الى أن هذه المشاريع التسعة هي تدخل في الصناعية الفلاحية (وحدات تعليب التمور)، أما المشاريع الفلاحية الأخرى فهي تابعة في حصولها على الامتيازات من جهات حكومية أخرى كبعض البنوك ومؤسسات عمومية مختصة بالمجال الفلاحي؛
- ✓ وجود تذبذب ملحوظ في الاستثمارات المحلية في الولاية خلال فترة الدراسة، حيث يمكن تقسيم فترة الدراسة الى ثلاث فترات، حيث كان عدد المشاريع لا يقل عن 200 مشروع مسجل في كل سنة للفترة من 2014-2016، أما في الفترة الثانية من الدراسة من 2017-2022 شهدت انخفاضا في عددا المشاريع المسجلة وصلت الى أدنى مستوياتها في 2022 ب 94 مشروعا، وبداية من 2023 شهدت ارتفاعا كبيرا لأكثر من 200 مشروع مسجل في كل سنة.

**اقتراحات الدراسة:**

بناء على النتائج السالفة الذكر، فانه تم تحديد بعض الاقتراحات التي قد تعطي للجهات المسيرة للتحفيزات الجبائية ومن بينها الشباك الوحيد اللامركزي بالوادي دفعة نحو التميز وخلق روح المبادرة في تسيير أحسن للامتيازات لمستحقيها وبشكل أمثل، وهي كالآتي:

- ✓ تعزيز آليات الرقابة والمتابعة أثناء وبعد منح التحفيزات، أي بداية من مرحلة الإنجاز والى ما بعد مرحلة استغلال المشروع، وهذا من أجل ضمان استمرارية المشاريع واستعمال الامتيازات في الأهداف المخصصة لها؛
- ✓ توسيع دائرة الاستفادة بالامتيازات الجبائية، من خلال إطلاق برامج تحسيسية للمستثمرين لتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم، وطرق الاستفادة المثلى من الامتيازات.

**قائمة المصادر والمراجع**

*Hadari, Y. (1990). The Role of Tax Incentives in Attracting Foreign Investments in Selected Developing Countries and the Desirable Policy. The International Lawyer(24(1)), pp. 121-152.*

*Morisset, J., & Pirnia, N. (2000). How tax policy and incentives affect foreign direct investment: A review. World Bank Policy Research Working Paper No. 2509. New York: World Bank.*

*OECD. (2024). The role of incentives in investment promotion: Trends and practices in OECD member countries. Paris: OECD Publishing. Retrieved from https://doi.org/10.1787/e3338264-en*

*Platform form Collaboration on Tax. (2025). Tax Incentives Principles. Washigton: Platform form Collaboration on Tax. Retrieved from https://www.tax-platform.org/sites/pct/files/publications/Tax-Incentives-Principles.pdf*

*Qi, Y., Peng, W., & Xiong, N. (2020). The effects of fiscal and tax incentives on regional innovation capability: Text extraction based on Python. Mathematics, pp. 1-15.*

*Stotsky, J. (2024). Tax incentives and investment. (The Governance Brief Issue 54). Asian Development Bank.*

*United Nations Conference on Trade and Development. (2000). Tax Incentives and Foreign Direct Investment: A Global Survey. New York: United Nations. Retrieved from https://unctad.org/system/files/official-document/iteipcmisc3_en.pdf*

*Van Parys, S. (2012). The effectiveness of tax incentives in attracting investment: evidence from developing countries. Reflets et Perspectives de la Vie Économique(51(3)), pp. 129-141.*

*Zolt, E. (2018). An overview of key concepts and issues. In In Design and Assessment of Tax Incentives in Developing Countries (pp. 3-34). New York: United Nations.*

*أسماء مصطفى الأطرش. (2017). الحوافز الضريبية واثرها علي الاستثمار في ج. م. ع (دراسة ميدانية). المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية(8 (العدد الرابع))، الصفحات 154-180.*

*الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2022). قانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 يوليو 2022، يتعلق بالاستثمار. (العدد 50). الجزائر: الأمانة العامة للحكومة.*

*الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2022). مرسوم تنفيذي رقم 22-298 مؤرخ في 8 سبتمبر 2022،يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها. العدد 60. الجزائر: الأمانة العامة للحكومة.*

**الملاحق**

**الملحق رقم 01:**

FastReport unregistered

Agence Nationale de Développement de l'Investissement

Guichet Unique Décentralisé d'El Oued

Répartition des projets d'investissement déclares par secteur d'activité Regroupé

DU 01/01/2014 AU 31/12/2024

| Secteur d'activité | Nbr-Projets | % | Nbr-Emplois | % | Montant en (MDA) | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Agriculture | 9 | 0,43 | 170 | 0,77 | 1 633 | 0,52 |
| BTHP | 912 | 43,78 | 7002 | 31,68 | 141 087 | 44,99 |
| Industrie | 537 | 25,78 | 10394 | 47,03 | 107 275 | 34,2 |
| Santé | 30 | 1,44 | 507 | 2,29 | 5 659 | 1,8 |
| Transport | 271 | 13,01 | 1634 | 7,39 | 20 289 | 6,46 |
| Tourisme | 22 | 1,06 | 1116 | 5,05 | 17 674 | 5,63 |
| Services | 297 | 14,26 | 1216 | 5,50 | 18 691 | 5,96 |
| Hydrocarbures | 0 | 0,00 | 0 | 0,00 | 0 | 0 |
| Commerces | 0 | 0,00 | 0 | 0,00 | 0 | 0 |
| Télécommunications | 5 | 0,24 | 64 | 0,29 | 1 276 | 0,4 |
| **TOTAL** | 2083 | 100 | 22103 | 100 | 313 583 | 100 |

MDA : Millions DA

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

## الملحق رقم 02:

FastReport - unregistered

Agence Nationale de Développement de l'Investissement

Guichet Unique Décentralisé d'El Oued

Répartition des projets d'investissement déclares par secteur d'activité Regroupé

DU 01/01/2014 AU 31/12/2014

| Secteur d'activité | Nbr-Projets | % | Nbr-Emplois | % | Montant en (MDA) | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Agriculture | 1 | 0,45 | 18 | 1,38 | 133 | 0,9 |
| BTHP | 63 | 28,51 | 405 | 30,94 | 4 548 | 30,89 |
| Industrie | 35 | 15,84 | 478 | 36,52 | 5 565 | 37,8 |
| Santé | 0 | 0,00 | 0 | 0,00 | 0 | 0 |
| Transport | 78 | 35,29 | 285 | 21,77 | 2 400 | 16,3 |
| Tourisme | 0 | 0,00 | 0 | 0,00 | 0 | 0 |
| Services | 43 | 19,46 | 118 | 9,01 | 2 029 | 13,78 |
| Hydrocarbures | 0 | 0,00 | 0 | 0,00 | 0 | 0 |
| Commerces | 0 | 0,00 | 0 | 0,00 | 0 | 0 |
| Télécommunications | 1 | 0,45 | 5 | 0,38 | 46 | 0,3 |
| TOTAL | 221 | 100 | 1309 | 100 | 14 721 | 100 |

MDA : Millions DA

14/05/2024 1

FastReport - unregistered

Agence Nationale de Développement de l'Investissement

Guichet Unique Décentralisé d'El Oued

Répartition des projets d'investissement déclares par secteur d'activité Regroupé

DU 01/01/2024 AU 31/12/2024

| Secteur d'activité | Nbr-Projets | % | Nbr-Emplois | % | Montant en (MDA) | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Agriculture | 1 | 0.35 | 5 | 0,14 | 150 | 0.2 |
| BTHP | 161 | 56.69 | 1482 | 40.83 | 44 718 | 62.04 |
| Industrie | 74 | 26.06 | 1887 | 46.47 | 18 315 | 25.41 |
| Santé | 4 | 1.41 | 78 | 2.15 | 1 006 | 1.39 |
| Transport | 30 | 10.56 | 289 | 7.96 | 6 070 | 8.42 |
| Tourisme | 0 | 0.00 | 0 | 0,00 | 0 | 0 |
| Services | 14 | 4.93 | 89 | 2,45 | 1 809 | 2.51 |
| Hydrocarbures | 0 | 0.00 | 0 | 0.00 | 0 | 0 |
| Commerces | 0 | 0.00 | 0 | 0,00 | 0 | 0 |
| Télécommunications | 0 | 0.00 | 0 | 0,00 | 0 | 0 |
| TOTAL | 284 | 100 | 3630 | 100 | 72 068 | 100 |

MDA : Millions DA

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner